

رسالة ملكية إلى
المشاركين في المؤتمر الثالث والعشرين للمعهد الدولي للقانون الفرنسي «التعبير والإيحاء»

ترأس صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد افتتاح المؤتمر الثالث والعشرين للمعهد الدولي للقانون الفرنسي« التعبير والإيحاء» الذي نظمته بالرباط وزارة العدل بتعاون مع المعهد حول موضوع «المظاهر المؤسساتية والقانونية للعلاقات بين الاقتصادات المصنعة والاقتصادات النامية أو الانتقالية» .

وفيما يلي نص الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني للمشاركين في المؤتمر ، والتي تلاها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أصحاب السعادة

سيداتي سادتي

لقد دعوناكم قبل عشرة أعوام هنا بالرباط ، في إطار المؤتمر السادس عشر لمعهدكم للتأمل في قانون وفلسفة الديانات السماوية . لقد كنا نعيش وقتها بالفعل في عالم ممزق من جراء نزاع عنيف لإيديولوجيات سياسية . إن هذه الوضعية قد أوحت إلينا بالملاحظة التالية كتوطئة لأعمالكم : ألا وهي أن المجتمع البشري وفي كل بقعة من أرجاء المعمور يواصل تطوره في ما يبدو على حساب القيم الإنسانية . وإننا ندعوكم هذه السنة للتفكير في موضوع آخر جد حساس ويتعلق بالجوانب المؤسساتية والقانونية للعلاقات بين الاقتصاديات المصنعة والاقتصاديات السائرة في طريق النمو والتي توجد في مرحلة انتقالية .

لقد اقترحنا شخصيا هذا الموضوع على رئيسكم المرموق السيد ريمون بار، لأننا ارتأينا أن التحاليل والنقاشات التي ستتمخض عنه ، ستكون كفيلة بإلقاء الضوء على جوانب هامة ومعبرة للنظام الجديد أو على الأقل للإشكالية الجديدة للعلاقات الدولية . كما اعتبرنا أيضا أن مملكتنا مؤهلة بشكل خاص لاحتضان مثل هذا الملتقى بفضل موقعها الجغرافي ووضعها الاقتصادي .

أصحاب السعادة

أيتها السيدات

أيها السادة

منذ اجتماعكم الأخير، عرفت العلاقات بين الدول تغيرات عميقة ؛ فانتهاء الحرب الباردة والتخلي عن القطبية الثنائية المتصارعة في الحياة الدولية ، وتبدد تخوف الإنسانية من فكرة حدوث مواجهة مدمرة

يتعين البحث من أجل الاستجابة للتطلعات الكبرى للشعوب إلى الحرية والرفاه عن سبل ووسائل إعادة تنظيم العلاقات بين الدول، في إطار جديد لم يعد يرتكز على التحالفات السياسية والانتماءات الإيديولوجية، وإنما على القانون والشرعية والدفاع عن المصالح الأكيدة لمختلف الشركاء كيفما كان مستواهم التنموي ودرجة حضارتهم. فليست هناك حرية بدون مسؤولية تجاه الآخر والمجتمع، كما لا توجد ثروة مشروعة غير تلك التي تحترم الأخلاق الاجتماعية والتضامن الإنساني.

ومن الأكيد أن أحد الجوانب الأكثر مأساوية في الواقع المعاش للمجموعة الدولية هو تعاظم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المصنعة من جهة، وغالبية البلدان النامية الموجودة في مرحلة انتقالية من جهة أخرى. ويبدو أن الدول التي تشعر بنشوة السيادة المشوبة بالخوف الكبير وتتنفس عبيرا للحرية تسقط في شرك أنانية وطنية تزيد في تأجيجها ظرفية اقتصادية صعبة. غير أن هذا التطور المزدوج والغير عادل والمهين لا ينطلق بتاتا من استراتيجية مخطط لها على الصعيد العالمي، وإنما من نظرة ضيقة للمصلحة الوطنية أو الجهوية غالبا ما تكون وليدة ظرفية لها أحداث تبدو معقدة ولا يمكن تفاديها.

ومع ذلك، فإن كل دولة تظل واعية أن الحرية تلغي الفوضى وأن حرية المنافسة يتعين أن تكون بعيدة عن أية منافسة فظة، وأن تحسين ظروف عيش شعب ما يجب أن يعود بالنفع على الآخرين، وأن سريان القانون يعني القانون الذي يطبق على الأقوياء والضعفاء، ويتعين أن توجد بين الدول مثل الأفراد مبادىء أخلاقية وقواعد لحسن السيرة.

وبالفعل، فإن هذه الحقيقة الظرفية الضاغطة هي التي يتعين في الوقت الراهن تجاوزها قبل أن تتحول في العقليات وفي الممارسة إلى حتمية ملزمة. في هذا المجال، فإنه من أجل إرساء أو من أجل تطوير علاقات اقتصادية جيدة بين الدول، يجب الانطلاق من الأنظمة القائمة مع التساؤل عما بها من ثغرات وسلبيات ناجمة عن الحقائق الدولية الجديدة. إن كل ذلك يبين جسامة المهام الملقاة على عاتقكم باعتبارها لا تتضمن تحليل علاقات التبادل والتعاون الدولي فحسب، وإنما كذلك تقييم فعالية وملاءمة المؤسسات والأجهزة القانونية القائمة من أجل إرساء وتسيير ومراقبة هذه العلاقات.

ومن الأكيد أن عددا هاما من الشركات الكبرى، قد أدركت بالفعل أن مستقبلها يكمن في انتشارها عبر العالم. والحقيقة أن بعض الدول بدأت تتفاوض حول تحديد جديد لامتيازاتها في المجال الجمركي والنقدي، لأن تحقيق رفاهية الشعوب يتوقف على تظافر جهود جميع القوى المنتجة في العالم.

أصحاب السعادة

سيداتي

سادتي

خلال العقد الأخير الذي عرف تحرر الأغلبية الساحقة لشعوب المعمور، انكبت الدول سواء على الأصعدة الثنائية أو الجهوية أو القارية أو الدولية، على توجيه علاقاتها والتحكم فيها وإضفاء الطابع



المؤسساتي عليها، خاصة مبادلاتها التجارية وعلاقاتها الاقتصادية، وذلك بغية الحفاظ على مصالحها المشتركة والأخذ بعين الاعتبار ضرورات تنميتها.

وقد أتاح هذا التنظيم المحمود من حيث المبدأ انتشار عدد من الأجهزة التنظيمية التي بدت في بعض الأحيان متنافسة ومتعارضة، مما أفضى علاوة على ذلك، إلى توجهات حمائية جامدة وإلى الاقتصاد الموجه بل إلى التمييز والإقصاء.

إن الأسواق المشتركة بين الدول والمجموعات الاقتصادية الجهوية الموجودة، تبين أنها ذات إنتاجية في مابينها، ولكنها في نفس الوقت ليست ذات مردودية سوى بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتشابهة والمتنافسة.

إن هذه المواقف الحمائية التي كانت مشروعة من وجهة نظر القانون الوضعي، فإنها غالبا ما تلحق الضرر بالمصالح المشروعة للدول النامية أو التي توجد في مرحلة انتقالية، بل أكثر من ذلك، فإن الشرعية تصبح فجأة في بعض الأحيان في مواجهة الحق في الحياة والكرامة بالنسبة لملايين من الرجال والنساء في إفريقيا وآسيا الذين يزدادون بؤسا وفاقة يوما عن يوم. غير أن هذه الآفات مالبثت أن بدت كمؤشرات للفوضى والبلبلة والتشويش، لأنها تدفع السكان اليائسين الذين أصبحوا فاقدي السيطرة على أنفسهم في أحضان التطرف والتزمت.

كيف يمكن الانتقال من اقتصاد وطني إلى اقتصاد دولي؛ ذلك هو الموضوع الذي دعاوناكم للتفكير فيه، ويتعلق الأمر بمعرفة كيفية تحقيق ذلك. كيف يمكن إعداد التحولات ووفق أي قواعد للعمل للحيلولة دون أن يتحول الرفاه الجماعي المتوخى من الانفتاح على اقتصاد عالمي إلى تدهور جماعي.

من الضروري إذن، أن تنكب المجموعة الدولية ببعد نظر وروح المسؤولية بواسطة أسلوب تشاور مفتوح وإرادي على إقامة تعايش أكثر توازنا ومساواة، ليس فقط على مستوى الالتزامات، ولكن أيضا وبصورة خاصة على مستوى الحقوق بين البلدان المحظوظة والبلدان الفقيرة.

إننا نعيش لحظة تاريخية حاسمة، ومما خفف من صعوبة الانتقال من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي هو تحول الاقتصاد الصناعي اليدوي إلى الاقتصاد الصناعي الآلي. وبينما كان الأول يطرح قضية دور الدولة، فإن الثاني أصبح يطرح دور العمل في مجتمعنا الإنساني.

إننا لا نجهل، يا أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، رغبة مؤسستكم الموقرة في أن تكون متحررة من أي هم سياسي أو التزام إيديولوجي لكن كل واحد منكم سواء أراد ذلك أم لم يرده، هو رجل سياسي؛ ذلك أن هاجسكم خلال هذه الأيام الأربعة المجيدة لن يكون سوى تحقيق ما فيه خير للناس، وليس هناك من سياسة حقيقية غير تلك التي تكرم الإنسان مهما كان وأينما كان.

وذلك على كل حال هو النهج الذي سطرناه حتى تظل، مملكتنا وشعبنا على الدوام على موعد مع التاريخ، وإنه ليسرنا غاية السرور اليوم أن يجتمع هذا العدد من البلدان الشقيقة والصديقة التي هي في الحقيقة، شريكة متميزة لنا على الأصعدة الحضارية والاقتصادية والبشرية في مؤتمركم، لتعزيز صرح



التفاهم الدولي بمساهمة بناءة وغنية .

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أصحاب السعادة

حضرات السيدات والسادة

لقد أوكلنا لكم أنتم الحقوقيين المختصين في القانون ورجال القانون المرموقين، هذه المهمة الجسيمة المتمثلة في التفكير في القواعد والمؤسسات الكفيلة بقيادة الشعوب في هذا الممر الصعب، نحو هذا العهد الجديد الذي يتطلع إليه الجميع عن حق البعض من أجل تحقيق مزيد من الرخاء والسلم والطمأنينة، والبعض الآخر من أجل امتلاك وسائل القضاء على التخلف والفقر أو المجاعة .

وإننا لعلى يقين من أن ثمار تفكيركم، سوف تغني الفكر القانوني والاقتصادي الحديث، كما ستسفر عن مقترحات ملموسة لكي تكون العلاقات الاقتصادية بين الأمم مبنية على المزيد من المساواة واحترام حقوق الشعوب .

ونتمنى لكم مقاما طيبا ومفيدا ببلدنا .

7 جمادى الثانية 1414هـ موافق 22 نونبر 1993م